

## إسهام الواردات الموازية في التقليل من الآثار السلبية لامتداد قواعد عولمة حماية الملكية الفكرية إلى الصناعات الدوائية

### ملخص

أدرك منظرو الرأسمالية الأهمية الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية، فأجبروا الدول النامية على مناقشة ملف عولمة حمايتها في إطار منظمة التجارة العالمية؛ لتعزيز إجراءات حمائية كافية للتكنولوجيا المتطورة، نتج عنه التوصل إلى اتفاقية بشأن الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية. ويبقى الدواء السلعة الأكثر حرجا اجتماعيا واقتصاديا فيما يتعلق بانعكاسات الاتفاقية. لذلك عالجت هذه الدراسة فرص الدول النامية في الاتفاقية في ظل الحرب غير العادلة التي فرضتها على صعيد الصناعات الدوائية؛ باعتبار الصناعة الدوائية في الدول النامية ناشئة، ولا تحوز آليات المنافسة. تضمنت الاتفاقية أوجه مرونة لصالح الدول النامية على غرار الواردات الموازية، التي يفترض أن ينتقل أثرها ايجابيا نحو انخفاض الأسعار وإتاحة الدواء للأفراد في ظل الظروف العادية.

أ. خالد ليتيم

قسم العلوم التجارية  
جامعة جيجل

أ.د. عز الدين بن ترمي

قسم العلوم التجارية  
جامعة قسنطينة 2

الجزائر

### Abstract

As the ideologists of capitalism have realized the economic importance of protecting the intellectual property, they required from the developing countries to debate the topic of globalizing this kind of protection under the auspices of the World Trade Organization in order to enhance protective measures for the advanced technology. As a result, an agreement has been reached as far as the issue of Trade Related Aspect of Intellectual Property Rights (TRIPS) is concerned. Indeed, drug industry is the most critically influenced domain both economically and socially by this agreement. Therefore, our study is designed to discuss the

### مقدمة

**أدرك** منظرو الرأسمالية الأهمية الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية، من حقيقة تؤكد أن التطور الاقتصادي في ظل اندماج الأسواق العالمية، أصبح مرهونا أكثر فأكثر على كثافة البحث العلمي والتطوير؛ فأصبحت الملكية الفكرية قادرة على خلق مزايا تنافسية خاصة في الدول النامية. وبناء على ذلك حاولوا تسويق المنظور الشامل للعولمة، الذي يعني شمولية القواعد القانونية المنظمة للعلاقات التجارية الدولية. سواء من الناحية الموضوعية؛ بتوسيع نطاق تنظيم العلاقات

التجارية الدولية، ليشمل أغلب ميادين الحياة التجارية. أو من الناحية الجغرافية؛ بتطبيق الأحكام على أكبر قدر ممكن من الدول. أثبتت ثورة الاتصال والمعلومات، وما أفرزته من تحول في أساليب الإدارة والتسويق، أن طموحات الرأسمالية لا يمكن تجسيدها بالاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة "الجات"، بعدما كانت مقتصرة في أعمالها على معالجة المسائل الجمركية وتحرير التجارة. فلم تعد الحقوق التجارية مرتبطة بإقليم معين فقط، وإنما امتدت لتشمل المعارف التكنولوجية التي تتوقف على الإبداع الفكري. فامتلاك المعلومة معناه امتلاك التكنولوجيا، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية تؤثر على نمط التجارة. ومن هذا المنطلق ألحت الدول المتقدمة على ضرورة تبني آلية تحمي من خلالها التكنولوجيا التي تروج لها السلع والخدمات محل التجارة، تولدت عنها دعوة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إلى إدراج ملف الملكية الفكرية ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. تمخض عن ذلك إدخال الحقوق الفكرية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة بتوقيع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة "TRIPS".

opportunities that the developing countries can obtain from this agreement that has launched an unfair war on the pharmaceutical industry. Because the former is still in its infancy in these countries and it is not yet up to the international competition, the agreement has covered some flexible aspects benefiting the developing countries in spite of their parallel imports. The positive influence that is supposed to result from this measure can be translated in decreasing the prices and providing drugs to all individuals in normal conditions.

لقد حقق المتفاوضون من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغنية الأخرى انتصارا كبيرا، بتجسيد اتفاقية حقوق ملكية اختراع عالمية، تلزم البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بنظام ملكية على الطراز الأمريكي. تمتد قواعده لتشمل مجال الغذاء والدواء، بعدما كان العمل يجري بوجه عام على حظر منح براءة اختراع للمنتج الدوائي. فجعلت اتفاقية "TRIPS" الحماية تنسحب إلى المنتج وطريقة التصنيع في ميدان الدواء على حد سواء. مما يخلق حاجزا أمام الصناعات الدوائية في الدول النامية، التي ألقت صناعتها الدوائية عمليات الهندسة العكسية، لصياغة طرق تصنيع مختلفة لأدوية مبرأة.

تأتي الصناعة الصيدلانية في المرتبة الثانية من حيث حجم المبيعات والأرباح بعد صناعة النفط، يتضح من هذه الإحصائيات أن للصناعة الصيدلانية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي. وبالرغم من أهمية هذه الصناعة المتشعبة المبنية على المعرفة والتكنولوجيا و كثافة رأس المال الفكري والمادي، ورغم تعدد الاتفاقيات المنبثقة عن نشأة المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن الملاحظ هو قلة الدراسات التي تعالج أثر تلك الاتفاقيات على إتاحة الدواء للأفراد؛ على الرغم من أن بعضها كاتفاقية "TRIPS"، لها صلة وثيقة بتسويق المنتجات الدوائية خاصة في الدول النامية؛ حيث يظهر الدواء في

مقدمة القضايا ذات الأهمية عند التعامل مع الاتفاقية.

هناك جملة من الآليات التي يمكن للدول النامية أن تلجأ إليها للحد من الآثار السلبية لاحتكار المنتجات الدوائية لمدة عشرين عاما بحكم البراءة، إذ يتوافر في اتفاقية "TRIPS" نوع من المرونة يمكن للدول النامية استغلالها لتوفير منتج دوائي بأسعار معقولة. ويكون من الأفضل للدول النامية الاستفادة قدر المستطاع من استثناءات تلك الاتفاقية والذي من شأنه تدعيم قطاع الدواء ويحفز الصناعة المحلية مما يساهم في توفير الأدوية بأقل الأسعار، على غرار الواردات الموازية والتي تبقى خيارا استراتيجيا خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني قاعدة صناعية ضعيفة،

لقد فرضت اتفاقية "TRIPS" حربا غير عادلة على صعيد الصناعات الدوائية، باعتبار أن الصناعة الدوائية في الدول النامية ناشئة، ولا تحوز آليات المنافسة، وعليها استيراد الأدوية ممن يفترض منافسته؛ باستغلال أوجه المرونة الكامنة في الاتفاقية على غرار ميزة الواردات الموازية؛ التي تتضمن ثغرات ساهمت في تفاقم عقبات تنمية أسواق الأدوية في الدول النامية، إذ هناك عوائق احتكارية يترجمها واقع الصناعات الدوائية، من شأنها تضيق مبادئ المصالح العامة للاتفاقية على أرض واقع الدول النامية. ومن هذا المنطلق فإن السؤال المطروح هو:

**ما مدى إسهام الواردات الموازية في تخفيض أسعار الأدوية في الدول النامية؟ أي:**

- ما هي آثار امتداد قواعد الإبراء إلى الصناعات الدوائية في الدول النامية؟
- ما هي آليات الحد من أزمة احتكار الإبراء في قطاع الدواء؟
- كيف ينتقل أثر الواردات الموازية إلى أسعار الأدوية؟

وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة ارتأينا تقسيم هذا المقال البحثية إلى المحاور التالية:

**أولاً:** آثار امتداد قواعد الحماية إلى الصناعات الدوائية في الدول النامية.

**ثانياً:** آليات الحد من الآثار السلبية لامتداد قواعد الإبراء إلى قطاع الدواء.

**ثالثاً:** تحليل أثر الواردات الموازية على أسعار الأدوية في الدول النامية.

**أولاً:** آثار امتداد قواعد الحماية إلى الصناعات الدوائية في الدول النامية.

I. القواعد الخاصة بحماية الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية.

1- حماية المعلومات الدوائية غير المفصح عنها

تميزت المنتجات الدوائية والمركبات الكيميائية الزراعية، دون غيرها من المنتجات بأهمية خاصة في اتفاق "TRIPS"، فيما يتعلق بحماية المعلومات غير المفصح عنها؛ وهي كل ما يرتبط بالبيانات السرية والمعلومات الأخرى التي يلزم تقديمها إلى الجهات الحكومية للحصول على ترخيص بتسويق الأدوية أو المنتجات.

(الكيميائية الزراعية، والتي تتضمن كيانات كيميائية جديدة). (1)

أ. **نظام تراخيص تسويق الأدوية:** يعتبر نظام التراخيص اللازمة لتسويق الأدوية الجديدة، من أهم عوامل ارتباط حماية المعلومات غير المفصح عنها بالصناعات الدوائية؛ فظهور الدواء الجديد في السوق يتطلب الحصول على ترخيص من الجهات المختصة بتسويق هذا المنتج، وعلى ذلك فإن الحصول على ترخيص بتسويق المنتج الدوائي يتطلب تقديم معلومات لا يفصح عنها (سرية)، وذات قيمة تجارية متعلقة بالتركيبية الكيميائية. (2)

ب. **الشروط الخاصة بحماية المعلومات غير المفصح عنها:** أوجبت المادة (39/3) شروطاً خاصة بالمعلومات الواجب تقديمها إلى الجهات الحكومية للترخيص بتسويق الأدوية، وهي كما يلي: (3)

الشرط الأول: أن يكون تقديم البيانات لازماً للحصول على ترخيص بالتسويق؛ فالمتعارف عليه أن الشركات الدوائية لا تطرح أي دواء في السوق إلا بعد إجراء مجموعة من التجارب، تمر بمراحل طويلة وتكلف مبالغ مالية باهظة،

الشرط الثاني: أن تحتوي المنتجات الدوائية على كيانات كيميائية جديدة؛ هذا معناه أن تحتوي المنتجات الدوائية المراد الترخيص بتسويقها على كيانات كيميائية لم يسبق طرحها من قبل في السوق.

الشرط الثالث: بذل جهود معتبرة في سبيل التوصل إلى المعلومات؛ فالاختبارات المختلفة الجارية بعد اكتشاف الدواء على الحيوان، ثم عدد قليل من المرضى، ثم على عينة أكبر للتأكد من أمان وفعالية الدواء، وصولاً إلى طلب الترخيص بتسويقه، تعني أنها تمر بمراحل طويلة تحتاج إلى جهود كبيرة بما في ذلك المجهودات المالية الضخمة.

2- **براءات الاختراع الدوائية:** أولت اتفاقية "TRIPS" براءة الاختراع الدوائية اهتماماً بالغاً، مميزة بين نوعين من البراءات؛ براءة المنتج الدوائي، وبراءة الطريقة الصناعية:

أ. **براءة طريقة الصنع:** وهي الحالة التي ينتج عن الاختراع ابتكار طريقة جديدة لإنتاج شيء موجود من قبل (4)، فيتحول الاختراع في هذه الحالة إلى الطريقة الجديدة التي لم يسبق استخدامها للوصول إلى هذه النتيجة. وتمنح براءة اختراع لصاحب الطريقة الجديدة ويتمتع بالحماية دون مساس بحق صاحب البراءة على المنتج الدوائي (النتيجة) الذي تم اختراعه بالكيفية التي تختلف عن هذه الطريقة. (5)

ب. **براءة المنتج الدوائي:** نصت المادة (28) من الاتفاقية على أن براءة الاختراع تمكن صاحبها منع أطراف أخرى من حق صنع أو استخدام أو عرض للبيع أو بيع أو استيراد ذلك المنتج (6).

ألزمت اتفاقية "TRIPS" الدول الأعضاء بتوسيع فكرة الحماية لبراءات الاختراع، لتشمل المنتج النهائي إضافة إلى طريقة الصنع، هذا القرار أحدث نقلة نوعية في قطاع الصناعات الدوائية، ولتطبيق أحكام "TRIPS" لحماية المنتجات الدوائية، لا بد من توفر الشرطين التاليين: (7)

عدم تمتع البلد العضو بفترة سماح؛ بمعنى أن تكون الاتفاقية نافذة،

- أن يتمتع المنتج الدوائي بالجديّة المطلقة، وأن لا يكون قد تم طرحه في أسواق البلد المنظم أثناء تسويق الدواء، لأنه قد يقيد شرط الجديّة.

## II. حقوق الدول الأعضاء في مجال الدواء والصحة العامة

### 1- الأحكام العامة

أ. حق استثناء الاختراعات ذات الصلة بالأخلاق العامة: أجازت المادة (3/27) (8) استبعاد الحماية للبراءات المسجلة في مجال معالجة الإنسان، أو الحيوان، كونها تمس بالصحة العامة، فنصت على عدم منح البراءة للأحياء الدقيقة، والطرق غير البيولوجية الدقيقة، ويستبعد من الحماية أي دواء يعتمد في تصنيفه على الكائنات الحية أو أجزاء منها؛ كالأعضاء والأنسجة والخلايا الحية والحامض النووي، ويمتد الاستبعاد إلى الاختراعات التي من شأن استخدامها إلحاق الضرر بالبيئة.

ب. الحق في إلزام طالب البراءة بتحديد أفضل وسيلة لاستغلالها: ألزمت المادة (29) (9) صاحب البراءة بتقديم وصف تفصيلي للاختراع يبين أفضل أسلوب يعرفه المخترع لتنفيذ اختراعه؛ يمكن ذوي الخبرة من تنفيذه، هذا ما يمكن من استغلال الاختراع بعد سقوطه في الملك العام.

وهو من النصوص التي تخدم قطاع الصناعة الدوائية في الدول النامية، باعتبارها تضع حدا لظاهرة القرصنة البيولوجية المعتمدة لدى الدول المتقدمة باستغلالها ثروات الدول النامية، ففي ظل هذا النص يلزم مقدم الطلب بإرفاق ما يدل على موافقة دولة المنشأ على قيامه بالأنشطة المؤدية إلى الاختراع. (10)

### 2- الأحكام الخاصة بالدول النامية:

أ. الحماية الأنبوبية: فرضت المادة (8/70) (11) على الدول النامية توفير نوع خاص من الحماية للمنتجات الدوائية والكيميائية التي تم التوصل إليها خلال فترة السماح، ويطلق عليها الحماية الأنبوبية (12)، وهي تقتصر على المنتجات الدوائية والكيميائية الزراعية دون غيرها، باعتبار أن المنتجات الأخرى لا تقدم لها الحماية إلا بعد فترة السماح.

ب. الحقوق التسويقية الإستثنائية خلال فترة السماح: ألزمت الاتفاقية منح حقوق تسويقية مطلقة لمدة خمس سنوات، خلال فترة السماح للطلبات المتعلقة بالمنتجات

الكيميائية الزراعية ذات الصلة بالأغذية والأدوية، لكن دون فحص. (13)

### III. الآثار السلبية لاتفاقية "TRIPS" على الصناعات الدوائية: تركت اتفاقية

"TRIPS" بعض الثغرات، التي ساهمت في تفاقم عقبات التنمية لأسواق الأدوية في الدول النامية، إذ هناك عوائق قانونية يترجمها واقع الصناعات الدوائية. من شأن ذلك تضيق مبادئ المصالح العامة لاتفاقية "TRIPS" على أرض واقع الدول النامية.

#### 1- عوائق قانونية

أ. **عقبات المادة 31 (14):** التي تدفع بالشركات الدوائية العالمية إلى اتخاذ تدابير انتقامية والضغط على البلدان النامية فيما يتصل بتطبيق براءات اختراع الأدوية ضد المصلحة العامة. فهي تتيح للدول الأعضاء فرصة اتخاذ تدابير معيقة لمنح التراخيص التيمن شأنها المساس بحقوق البراءات الدوائية.

ب. **الممارسات السلبية في البيئة الدوائية (TRIPS-PLUS):** إن تنفيذ "TRIPS" لا يمر دون صعوبات خاصة فيما تعلق الأمر بحرية الحصول على الاستثناءات القانونية لبراءات الاختراع الدوائية؛ على غرار قانون التجارة الأمريكي 301، الذي يفرض عقوبات اقتصادية ضد أي انتهاك لقانون التجارة الأمريكية؛ فقد هددت و.م.أ في عدة محطات البلدان النامية نظراً لقراراتها ذات الصلة بالمصلحة العامة، وفرضت عليها قيود جديدة (TRIPS-PLUS) على منح تراخيص إجبارية ورفع مدة الإبراء إلى أكثر من عشرين عاماً. (15)

#### 2- ارتفاع الأسعار وصعوبة نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدواء: كما تقدم لم

تكن الدول النامية تمنح براءات اختراع للأدوية، لكن بعد سريان اتفاقية "TRIPS" وامتداد قواعد الحماية إلى الصناعات الدوائية، انعكس ذلك على مستوى أسعار الأدوية؛ نتيجة للسياسات المتبعة من قبل الحكومات، والتي تتحدد وفقها الأسعار بما لا يتفق مع التكاليف الفعلية للمنتج، وبقائها ثابتة لفترة زمنية طويلة (16). وبشكل عام يشهد واقع الصناعات الدوائية في الدول النامية جملة من العقبات على صعيد الإنتاج والتسويق منها:

ب. **إدعاء تكاليف مغالى فيها** بخصوص أنشطة البحث والتطوير، كانت وراء ارتفاع أسعار الأدوية وتكاليفها، والسبب الرئيسي الذي تركز عليه شركات الدواء العالمية في المطالبة بحقوق ملكية فكرية قوية وطويلة المدى للأدوية الجديدة؛ (17)

ج. **أثبتت الدراسات والتجارب أن التركيز على وجود نظام محكم لحماية الملكية الفكرية،** يكون مرتبطاً أكثر بالقطاعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية سهلة التقليد بصفة عامة، وينقل تكنولوجيا الصناعات الدوائية بصفة خاصة، كما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول رقم(01): تأثير تعديل قوانين البراءات على عدد اتفاقيات تراخيص التكنولوجيا الحيوية مقارنة بمتوسط المجموعات السلعية الأخرى.**

| التغيير | عدد الاتفاقيات |         | الدول حسب مستوى تقوية القوانين | القطاعات التكنولوجية  |
|---------|----------------|---------|--------------------------------|---|
|         | 2002-97        | 1994-89 |                                |   |
| 9-      | 3              | 12      | ضعيف                           | التكنولوجيا الحيوية (الصيدلانية، الكيميائية)                |
| 7-      | 4              | 11      | متوسط                          |   |
| 2-      | 7              | 9       | مرتفع                          |   |
| 1+      | 17             | 16      | ضعيف                           | متوسط المجموعات السلعية الأخرى (حواسب إلكترونيات، اتصالات ) |
| 2+      | 7              | 5       | متوسط                          |   |
| 10+     | 18             | 8       | مرتفع                          |   |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على: ليلي شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، رسالة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص51.

يؤكد الجدول امتناع الدول المتطورة عن ترخيص التكنولوجيا الحيوية للدول النامية، مهما كان مستوى التغيير في الحماية المقدمة للبراءات، ربما يعود ذلك إلى المكانة الإستراتيجية التي يشكلها هذا القطاع بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، ما يدفعها إلى احتكار.

**ثانيا: آليات الحد من الآثار السلبية لامتداد قواعد الإبراء إلى قطاع الدواء**

هناك جملة من الآليات التي يمكن للدول النامية أن تلجأ إليها للحد من الآثار السلبية لاحتكار المنتجات الدوائية لمدة عشرين عاما بحكم البراءة. إذ يتوافر في اتفاقية"TRIPS"نوع من المرونة؛ يمكن للدول النامية استغلالها لتوفير منتج دوائي بأسعار معقولة.

**- التراخيص الإجبارية وإنجازات إعلان الدوحة**

**1- التراخيص الإجبارية:** إذا كان لصاحب البراءة في الأصل، حرية استغلال اختراعه المحمي ببراءة أو السماح باستغلاله، فإنه يجوز لأطراف أخرى استغلال الاختراع دون موافقة صاحبها، إذا برر ذلك بأسباب ذات صلة بالمصلحة العامة.

وبمقتضى المادة (31) من اتفاق "TRIPS" يمكن استخدام- كما تقدم ذكره - براءة الاختراع دون إذن صاحب الحق، والوارد بعنوان "الاستخدامات الأخرى"، لكن

حددت " تريبس" ذلك ضمن شروط، لا تشكل حلا مرضيا سيما لدى الدول الأقل نموا، التي تعاني من بنية ضعيفة.

يعد الترخيص الإجباري أكثر الوسائل التي تخدم قطاع الصحة العامة في الدول النامية، التي لديها بنية أساسية ذات مستوى متقدم فيما يتعلق بالصناعات الدوائية، واستغلال ذلك فيما يلزم من التدابير لحماية الصحة العامة والتغذية.

**2- إنجازات إعلان الدوحة:** جاء عقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر 2001 تأكيدا على ما سبق وأن سمحت به اتفاقية "TRIPS" في التأكيد على حق الدول في إصدار تراخيص إلزامية وكان موضوع الدواء من أبرز مواضيع هذا الاجتماع، الذي عقد بطلب من المجموعة الإفريقية للبحث بشكل محدد في العلاقة ما بين اتفاقية "TRIPS" والصحة العامة.

وعلى الرغم من أن المادة (31) من اتفاقية "TRIPS" تضع شروطا لمنح الترخيص الإجباري إلا أن إعلان الدوحة استخدم صراحة هذا التعبير(18)، وعالجت الفقرة السادسة منه مشكلة بالغة الأهمية، والتي تعاني منها الدول الأقل نموا في حال عدم فعالية أسلوب الترخيص الإجباري، حيث أن كثيرا من الدول النامية ليست لها طاقة إنتاجية كافية لتصنيع الأدوية على عاتقها، وبالتالي لن تكون قادرة على منح رخص إجبارية للإنتاج المحلي أو لاستيراد هذه الأدوية، فتلجأ إلى النسخ الأصلية باهظة الثمن.

## II. الاستثناءات من الحقوق الحصرية

تبرر الاتفاقية استخداما للبراءة دون إذن صاحبها ضمن الشروط التالية:

1- أن تكون الاستثناءات محددة، وضمن ضوابط معينة؛

2- أن لا تؤثر على المصالح المشروعة لصاحب البراءة؛

3- مراعاة التوازن ما بين الحقوق.

ويمكن تحديد أهم تلك الاستثناءات فيما يلي:

**1- الاستخدام التجريبي:** وهو استخدام لأغراض غير تجارية دون تقويض من صاحب البراءة، كطلب لاحق بترخيص تطوعي أو لتطوير المنتج، وتم السماح باستخدام الاختراع لمثل تلك الأهداف بقانون الحالة في أوربا (19)، باعتبار أن ذلك كاستثناءات للحقوق الحصرية، مسموح به بشكل واضح في اتفاقية "TRIPS"، بالرغم من هذا الامتياز إلا أن الواقع يؤكد عزوف الدول النامية عن التعامل به، باستثناء بعض القوانين التي تجيز هذا الاستثناء لأغراض البحث العلمي.

**2- استثناء بولار (20) (الأدوية الجنيسة المماثلة للدواء الأصلي):** وهو استخدام الاختراع المتعلق بالمنتج الصيدلاني لإجراء التجارب والأبحاث عليه وتخزين المنتج



إذا اقتضى الأمر لغايات طرح هذا الدواء في السوق بعد انتهاء مدة حماية الدواء الأصلي، وهو يساعد على طرح أدوية مماثلة للدواء المبتكر بأقل التكاليف، ما يشجع روح البحث خصوصاً في الدول النامية.

إلا أن هناك عقبات قانونية تعترض سوق الأدوية في هذا الشأن منها: (21)

- كثرة براءات الاختراع لحماية نفس الدواء؛ فبعد حماية براءة الاختراع للمادة الفعالة، يلجأ صاحب البراءة إلى طلب براءات تخص العمليات والشكل الصيدلاني، مثل أقرص الدواء، بهدف تمديد فترة الحماية واحتكار السوق؛
- تمديد فترة الحماية للأدوية المبتكرة؛
- تجميد إنجاز الدراسات والاختبارات على الأدوية الجنيسة قبل انقضاء فترة حماية الدواء المبتكر، الذي تتضمنه المادة "30"،

### 3- الاستيراد الموازي (الاستهلاك الدولي)

وهناك ثلاثة خيارات للدول الأعضاء لتطبيق هذا المبدأ وهي: (22)

أ. الاستهلاك الدولي لحقوق صاحب البراءة؛

ب. الاستهلاك الإقليمي لحقوق صاحب البراءة: استناداً لاستثناء "TRIPS" حول عدم التمييز بين الدول الأعضاء إلا في حالة التنظيمات الإقليمية التي تساعد على تفعيل التجارة؛

ج. الاستهلاك الوطني: الذي يحد من حق السيطرة على المنتج وطنياً.

وهو ما يمكن التفصيل فيه في المحور الموالي.

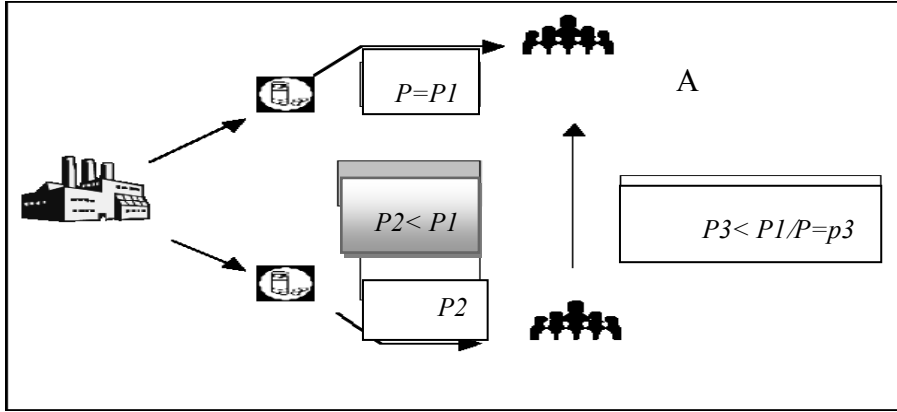
ثالثاً: تحليل أثر الواردات الموازية على أسعار الأدوية في الدول النامية

- الإطار النظري التكنولوجي المفسر لنمط الواردات الموازية في الصناعات الدوائية

**تعريف الواردات الموازية:** تشير الواردات الموازية أو التجارة الموازية، إلى تلك الواردات التي تؤدي إلى انتقال المنتج المبرئ -الذي يتم تسويقه في بلد آخر إما عن طريق:

1- صاحب البراءة بنفسه أو بموافقة - عبر الحدود التجارية دون إذن من الشركة المصنعة. ذلك أن القواعد التي تستخدمها البلدان فيما يتعلق باستيراد المنتجات المحمية ببراءات، والمنتجة في مكان آخر تتسم ببعض الأهمية في سياق التسعير التفاضلي. (23) كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (01): نمط الواردات الموازية



**Source:** Rodziahahmed , *Parallel Importation and Compulsory Licensing –Impact On drug prices in Malaysia*, university Malaysia Sarawak, p14 :[www.academia.edu/extraitle](http://www.academia.edu/extraitle) 22.12.2013

تقوم الشركة في بلد المنشأ  $Y$  ببيع الأدوية المبرأة لدولتين  $A$  و  $B$  بأسعار مختلفة، ويرجع ذلك إلى استراتيجية التمييز في الأسعار؛ المستورد  $A$  لديه بديل لاستيراد نفس الأدوية المسجلة في  $B$  بالسعر  $P_3$  والمتضمن تكلفة الشحن والمناولة أخفض، من السعر  $P_1$ . ويعني ذلك، عملياً، حالة يتيح فيها بائع بالجملة في البلد الشركة لأصلية في البلد "  $A$  " منتج  $B$  ستصدرت له براءة اختراع في كلا البلدين . رددى من سعر البيع  $P_1$  في "  $A$  ". فإذا كان البلد "  $A$  " يسمح بالواردات الموازية، فإن المشتري يستطيع عندئذ أن يستورد المنتج بسعر أدنى من سعر المنتج المتوفر محلياً. وهكذا تعتبر الواردات الموازية، من حيث المبدأ، وسيلة لخفض تكلفة الأدوية حيثما تكون هناك فوارق كبيرة في الأسعار بين البلدان.

## 2-أهمية الواردات الموازية

لا تزال هذه المسألة غير مستقرة ونتائجها التي توفر دليلاً على الفرضية القائلة بأن الواردات الموازية لها تأثير إيجابي كبير على الأسعار من خلال التنافس المباشر مع المنتج الأصلي غير أكيدة في مطلق الأحوال. وعموماً تباينت الآراء حول مزايا الواردات الموازية وسلبياتها، بين مؤيدين لإيجابياتها تمثله شركات الواردات الموازية، ورافضين لها من طرف شركات الأدوية المبرئة؛

### جدول رقم (02): مزايا وسلبيات الواردات الموازية

| المزايا                      | السلبيات                                     |
|------------------------------|--|
| • تساهم الواردات الموازية في | • تكلفة النقل وإعادة التغليف يستغرق فترة تصل |

|  |  |
|--|--|
| <p>على ميزة سعرية؛</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تقلل من أرباح المنتج الأصلي؛</li> <li>• لا توفر أي حافز لمزيد من البحث والتطوير من قبل الشركة المصنعة؛</li> <li>• إضعاف حقوق الملكية الفكرية للمبدعين؛</li> <li>• تتيح لشركات الواردات الموازية "رحلة مجانية" على حساب التسويق، ومصاريف البحث والتطوير R&amp;D للمصنع الأصلي.</li> </ul> | <p>تخفيض أسعار الأدوية ذات العلامة التجارية في البلدان الفقيرة؛</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تعتبر عملية تكميلية لنقل التكنولوجيا إلى البلد المستورد؛</li> <li>• تساهم في تجنب قرصنة وتقليد المنتجات؛</li> <li>• بديل استراتيجي للدول التي ليست لها قاعدة صناعية.</li> </ul> |
|--|--|

Source: Rodziahahmed , *Parallel Importation and Compulsory Licensing –Impact On drug prices in Malaysia*, university Malaysia Sarawak, p 17: [www.academia.edu/extraitle](http://www.academia.edu/extraitle) 22.12.2013

إن معرفة ما إذا تساهم الواردات الموازية فعلا في خفض الأسعار، تتوقف على عدد من الافتراضات، ومنها بوجه خاص أن يتم تحويل أية تخفيضات في الأسعار إلى المرضى بدلا من استيعابها في سلسلة التوزيع من جهة، وفيما يتعلق بالتجارة الموازية بين البلدان المتقدمة، كمجموعة، والبلدان النامية كمجموعة، تبرر الشركات الأصلية أن فرض قيود على الواردات الموازية، المنصوص عليه في قوانين معظم البلدان المتقدمة، هو أمر مفيد لأنه يساهم من خلال تجزئة الأسواق في الحفاظ على فوارق الأسعار يحتمل أن تستفيد منها البلدان النامية، ويساعد على إبقاء الأسعار في مستوى أدنى في تلك البلدان من جهة أخرى، هذا ما يلزم إجراء دراسة متأنية لفوائد وتكاليف التجارة الموازية بين البلدان النامية.

## II. نموذج تحليل أثر الواردات الموازية على تسعير الدواء

(نموذج Mattias.G et Keith Markus.E)

يقيس هذا النموذج آلية انتقال أثر الواردات الموازية إلى أسعار الأدوية ورفاهية المستهلك في الدول النامية الأخذ بمبدأ الاستنفاد الإقليمي أو الدولي لحقوق براءات الاختراع، يعتمد على السعر كأداة للتحكيم بين الدولتين وكمية الواردات الموازية كقيود يتحدد بأقصى معدل انتقال الأدوية ( $K$ ) من سوق منخفضة الأسعار إلى أخرى ذات أسعار مرتفعة؛ حيث السعر في السوق المحلية ثابت، يفترض النموذج: (24)

- وجود سوق محلية  $h$  وسوق خارجية  $f$ ؛
- السعر في السوق المحلية  $P_h$  أكبر من سعر السوق الخارجية  $P_f$ ؛
- يفترض خضوع السوق المحلية لرقابة الأسعار من قبل الدولة، والذي يمثل بطبيعة الحال قيودا بالنسبة لمبيعات المصنع الأصلي؛
- يفترض النموذج عدم وجود بدائل للأدوية محل التجارة.

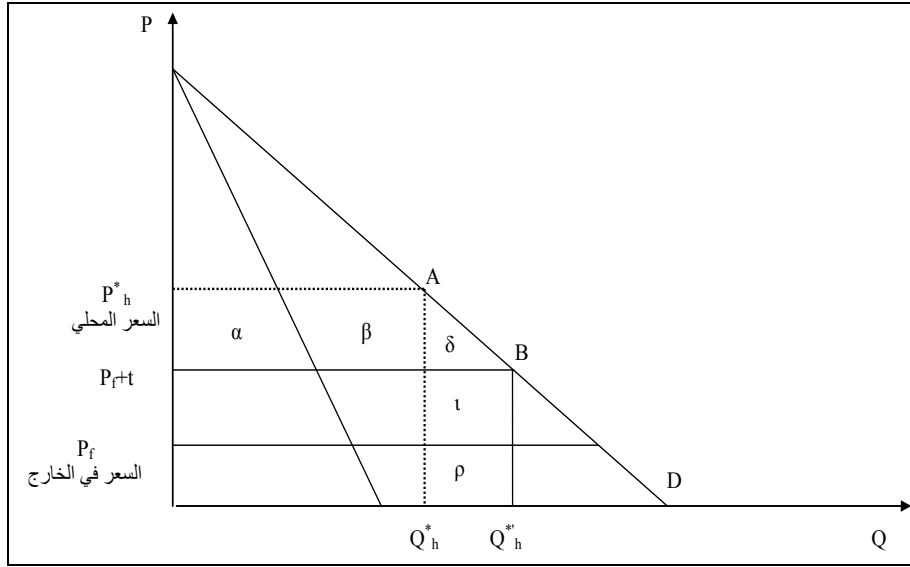
تتميز السوق بعدد قليل من المستوردين الموازيين بطاقة إجمالية ( $K$ ) من الواردات، والتي يمكن أن تكون غير محدودة أو مقيدة تبعا للحالة، ويشار للتكلفة الحدية للواردات الموازية ( تكاليف الشحن والمناولة ) بـ ( $T$ ). نميز حالتين حسب

طاقة تحكيم الموردين الموازيين ( $K$ ) من جهة، واستراتيجيات الشركات المصنعة من جهة أخرى: (25)

**الحالة الأولى: الكميات المستوردة ( $K$ ) غير محدودة**

يقوم المستورد بكسر الأسعار التي يحددها الصانع صاحب البراءة في حالة ما إذا كان فرق السعر في السوق الأجنبية أكبر من تكاليف الاستيراد، وإذا تمت عملية الاستيراد فإن الشركة المصنعة لا تحقق أي مبيعات في السوق المحلية، والسبيل الوحيد للنجاح في عملية التصدير هو وضع قيود على عملية الواردات الموازية، والتي تنعكس سلباً على المستورد. هذا ما يترجم استراتيجية الردع التي يمكن أن تمارسها الشركات متعددة الجنسيات من خلال تحديد أسعار تقصي عملية الواردات الموازية، وهو ما يجعل العملية غير مجدية اقتصادياً.

**شكل رقم (02): حالة الكميات المستوردة ( $K$ ) غير محدودة**



**Source :** Aboubakry. G , Les implications de l'Accord de l'OMC sur les Aspects de Droits de Propriété Intellectuelle qui touchent au Commerce (ADPIC) sur l'accès aux médicaments en Afrique subsaharienne, Thèse pour l'obtention du grade de docteur ,Discipline : sciences économiques, l'Université de Grenoble II, paris,2008,p 176.

لكي يستطيع المنتج المحلي مواجهة المنافسة التي يفرضها المستوردون عليه أن يحدد سعراً للبيع يكون في مستوى لا يسمح فيه لأي مستورد أن ينافس، وعلى هذا فإن الحل الوحيد هو جعل عملية الاستيراد غير مجدية اقتصادياً؛ وذلك باقتراح سعر للمنتج في حدود إجمالي سعره في الخارج إضافة إلى تكاليف الاستيراد  $P_{f+t}$ .

عندما تكون الكميات المستوردة من طرف كل مستورد غير معروفة مسبقاً ( غير

محددة) فإن الأسعار تتجه تدريجياً نحو المستوى الأدنى لـ  $(P_f+t)$  فكلما حاول المنتج الأصلي وضع سعر يسمح له بتحقيق أرباح إضافية، يرفع المستوردون من الكميات المستوردة تجعل السعر ينخفض. تعتبر هذه الحالة إيجابية من وجهة نظر رفاهية المجتمع والمستهلك؛ حيث تتحسن القدرة الشرائية ولا يتحمل المجتمع أثر ارتفاع الأسعار نتيجة منافسة الواردات الموازية للمنتج الأصلي.

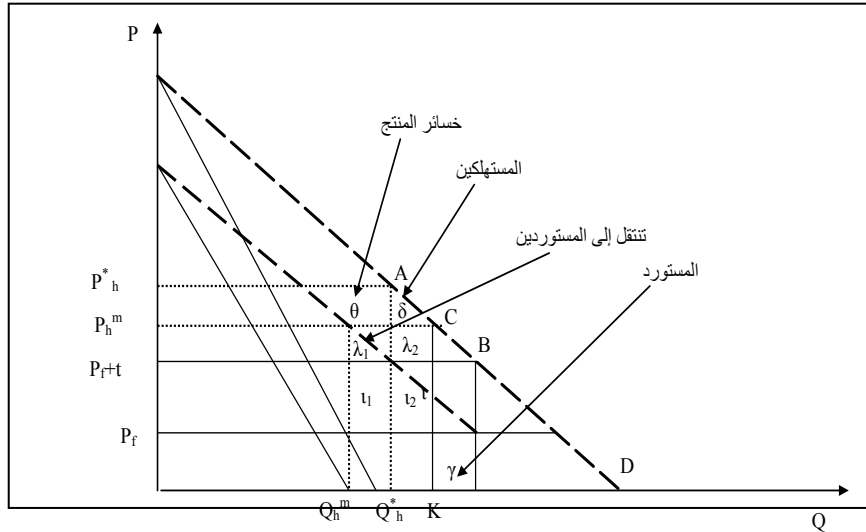
لولا الاستيراد الموازي لوجد المنتج الأصلي نفسه في حالة احتكار تام؛ فيحدد السعر  $p_h^*$  والكمية التي يعرضها في السوق  $Q_h^*$  لكن في مستوى سعر  $P_f+t$ ، وهي حالة في صالح المستهلك بالدرجة الأولى إذ يتم تحويل ما يعادل  $(\delta + \alpha + \beta)$  من أرباح المنتج إلى المستهلك.

### الحالة الثانية: حالة العمل وفق نظام الحصص (طاقة استيراد محدودة)

يحدث ذلك في حالة خضوع المستورد لحصص من أدوية مبرأة في إطار مبادئ الاستنفاد الدولي أو الإقليمي لحقوق براءات الاختراع، أو في حالة تقيد الدولة بالواردات الموازية في إطار اتفاقيات ثنائية أو إقليمية. يقدر الحجم الأدنى للاستيراد، حيث تفضل الشركة المصنعة التكيف مع الوضع الواقع فيتحقق الوضع الأمثل عند بيع كمية صغيرة (الطلب المتبقي) في السوق المحلية وهذا في حدود أسعار مرتفعة تفوق السعر  $P_f+t$ .

في حالة التوازن يسمح للمستوردين التحكم في فرق السعر، والشركة المصنعة في مواجهة الطلب المتبقي وبسعره المحدد في السوق المحلية، حيث تحقق أرباحاً من إجمالي المبيعات في السوقين.

### شكل رقم(03): حالة العمل وفق نظام الحصص



Source :Aboubakry. G , Les implications de l'Accord de l'OMC sur les Aspects de Droits de Propriété Intellectuelle qui touchent au Commerce (ADPIC) sur l'accès aux médicaments en Afrique subsaharienne, Thèse pour l'obtention du grade de docteur en sciences économiques, Université de Grenoble II, paris,2008,p 177.

في هذه الحالة يحاول المستوردون خفض الأسعار من المستوى  $p_h$  الذي حدده المصنع قبل عملية الاستيراد الموازي، فيعرض هذا الأخير سعرا يتراوح بين  $p_h$  و  $p_{f+t}$ ، حيث تكون الشركة المصنعة في موقف محتكر على الطلب المتبقي فقط، وبالتالي توليد توازن في النقطة  $C$  يتدفق على كمية  $Q_h$  عند السعر  $p_h$ ، في حين يبيع المستورد الكمية  $K$  في نفس السعر.

بالعودة إلى استنتاجات النموذج والوضع الاقتصادي في معظم الدول النامية يمكن القول أن قدرة الاستيراد منخفضة جدا والتكاليف مرتفعة بما في ذلك تكاليف النقل والشحن وهذا في إطار استراتيجية المواجهة التي تنتهجها الشركات متعددة الجنسيات. والواقع أن قلة عدد المستوردين المحتملين والأعباء المرتبطة بالممارسات التقليدية في اختيار مصدر الواردات، وانخفاض حجم تدفقات تجارة الأدوية بين الدول النامية، يجعل استراتيجية التكيف أقل تكلفة بالنسبة للشركات المصنعة.

بناء على النموذج ينتقل أثر الزيادة في السعر الناتج عن سعر تكيف توازني أكبر من سعر التوازن الردي بطريقتين إيجابية كبيرة في الحصول على الأدوية.

## الخاتمة

عالجت الدراسة أثر انتقال قواعد عولمة حماية الملكية الفكرية إلى الصناعات الدوائية بصفة عامة وانعكاسات جوانب المرونة الكامنة في الاتفاقية على سوق الأدوية في الدول النامية بصفة خاصة. حيث تظهر مسألة الواردات الموازية ضمن أهم جوانب المرونة المثيرة للجدل. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والاقتراحات نوردها على النحو التالي:

## أولاً: النتائج

تعتبر الملكية الفكرية من أهم الآليات التي ينتقل أثر حمايتها إلى النمو الاقتصادي، في ظل تلك الأهمية أجبرت الدول النامية على توقيع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والتي ساهمت في تقاوم الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتطورة، يظهر ذلك جليا في مجالات عديدة خاصة قطاع الصناعات الدوائية؛ حيث لا تزال الصناعة الدوائية في الدول ناشئة ولا تحوز آليات المنافسة.

يبقى الدواء السلعة الأكثر حرجا اجتماعيا واقتصاديا فيما يتعلق بانعكاسات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة؛ فق دأثبتت الدراسة أن اتفاقية تريس فرضت حرجا غير عادلة على صعيد الصناعات الدوائية، باعتبار أن الصناعة الدوائية في الدول النامية ناشئة، ولا تحوز آليات المنافسة، وعليها أن تستوردها ممن يفترض منافسته، فليس هنا كما يشير إلى وجود آثار إيجابية على مستوى الابتكار في الصناعات الدوائية، وإن وجد فإنه يسجل في الدول النامية التي تملك قاعدة بحث وتطوير فعالة.

أشارت الدراسة بعض جوانب المرونة الكامنة في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، فيما يتعلق بالصناعات الدوائية؛ تضمنتها المادة " 30 " وكذا المادة "31" المعدلة وفق إعلان الدوحة للصحة العامة، والتي يمكن اتخاذها كآليات للحد من الآثار السلبية لامتداد قواعد الحماية إلى الصناعات الدوائية في الدول النامية. ويبقى عليها استغلال تلك الاستثناءات للحد من احتكار المواد الصيدلانية لمدة عشرين عاما.

تستمد مسألة الواردات الموازية أهميتها من أن القواعد التي تستخدمها البلدان فيما يتعلق باستيراد المنتجات المحمية ببراءات، والمنتجة في مكان آخر تتسم ببعض الأهمية في سياق التسعير التفاضلي أو التجارة الموازية، فهي تتيح فرصة انتقال المنتج المبرئ - الذي يتم تسويقه في بلد آخر إما عن طريق صاحب البراءة بنفسه أو بموافقة - عبر الحدود التجارية دون إذن من الشركة المصنعة.

تبين أن إمكانية الاستفادة من جوانب المرونة خاصة الواردات الموازية يبقى مرهونا أكثر فأكثر بسلوك الشركات متعددة الجنسيات، حيث يبقى الأثر سلبيًا في ظل السياسة الاحتكارية لها، وبالعودة إلى استنتاجات النموذج وسمات الوضع الاقتصادي في معظم الدول النامية خاصة في قطاع الصناعات الدوائية المتميز بقلة عدد المستوردين والأعباء المرتبطة بالممارسات التقليدية في اختيار مصدر الواردات، وانخفاض حجم تدفقات تجارة الأدوية بين الدول النامية، يجعل استراتيجية التكيف أقل تكلفة بالنسبة للشركات المصنعة. وعليه يفضل بناء سعر التكيف التوازني أكبر من سعر التوازن الردي، هذه الزيادة في السعر يمكن أن يكون لها تأثير ايجابي كبير في الحصول على الأدوية. ومن هنا تبرز حاجة الدول النامية لاتخاذ خطوات جماعية في اتجاه التحكم في حجم الواردات.

## ثانيا: الاقتراحات

1- فيما يتعلق باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة:

ينبغي على الدول النامية استغلال الفترة الانتقالية في بحث سبل حيازة آليات المنافسة بتكنولوجيا متطورة ومروجة لمكياتها الفكرية؛ ومن ثم صياغة أنظمتها فيما يخص الملكية الفكرية بما يتلاءم مع بنود اتفاقية "TRIPS"؛ إلى جانب ذلك يكون من الضروري إقرار مبدأ المعاملة بالمثل من حيث المعايير والقيود، للدول التي تعيق نقل التكنولوجيا أو تفرض عليها إجراءات احتكارية. ويجب الاستفادة أكبر ما يمكن من جوانب المرونة التي يتضمنها الاتفاق.

2- فيما يتعلق بالصناعات الدوائية.

أ. في مجال السياسات الدوائية:

إتباع سياسة الصناعة الدوائية الوطنية الأولى بالرعاية من خلال تقديم تسهيلات لتسجيل الدواء الوطني؛ والترويج له بتقديم مزايا سعرية مناسبة وتفضيله على الأدوية المستوردة في العطاءات الحكومية؛ ويكون من الضروري تسعير الأدوية وفق آليات فعالة، تأخذ بعين الاعتبار الأسعار العالمية؛ ويعتبر سوق الأدوية الجنيسة مقتربا استراتيجيا وبالتالي ينبغي الترويج له وتوجيه المستهلك نحو اقتناء الأدوية الجنيسة.

ب. في مجال الإنتاج:

توسيع قاعدة صناعة المواد الخام، وتقديم الدعم اللازم لها و تطوير القدرات التقنية الذاتية، بخلق جسور التعاون بين مصانع الدول النامية؛ و الدخول في تكتلات إقليمية لتشكيل إستراتيجية مع شركات عالمية، لتغطية الأسواق المحلية.

ج. في مجال البحث والتطوير:

تفعيل الأبحاث الدوائية والتطوير المحلي؛ من خلال إنشاء مراكز متخصصة في الجامعات والمعاهد لغرض الوصول إلى اختراع المواد الفعالة للدواء، والترخيص باستغلالها لشركات الأدوية المحلية والاستمرار في إجراء الأبحاث؛ وكذا الدخول في شراكات، خاصة فيما يتصل بالأمراض المستوطنة في الدول النامية واستغلال جوانب المرونة الكامنة في استثناء بولار.

3- فيما يتعلق بمسألة الواردات الموازية

من الضروري استغلال جوانب المرونة الكامنة في قانون الواردات الموازية؛ وذلك من خلال تجنب الدول النامية للأعباء المرتبطة بالممارسات التقليدية في اختيار مصدر الواردات، والرفع من حجم تدفقات تجارة الأدوية بين الدول النامية؛ هذا ما يجعل استراتيجية التكيف أقل تكلفة بالنسبة للشركات المصنعة. وعليه يفضل بناء سعر تكيف توازني أكبر من سعر التوازن الردي، هذه الزيادة في السعر يمكن أن يكون



لها تأثير إيجابي كبير في الحصول على الأدوية. ومن هنا تبرز حاجة الدول النامية لاتخاذ خطوات جماعية في اتجاه التحكم في حجم الواردات.

### هوامش المادّة العلمية:

1. نصر أبو الفتوح فريد حسن، حماية الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007، ص 234.
2. نفس المرجع، ص 341.
3. حسام الدين عبد الغني الصغير، حماية المعلومات غير المفصح عنها والتحديات التي تواجه الصناعات، الدوائية في الدول النامية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2003، ص 122 - 123.
4. من أمثلة ذلك اختراع طريقة استعمال حروف اللغة في الكتابة؛ بواسطة طابعات أجهزة الإعلام الآلي الحديثة (leaser) والتي سبق التوصل إليها باستخدام الآلة الراقنة وصولاً إلى طابعات الليزر (printers).
5. ريم سعود سماوي، براءات الاختراع في الصناعات الدوائية، التنظيم القانوني للتراخيص الاتفاقية في ضوء منظمة التجارة العالمية W.T.O ، دار الثقافة، الأردن، 2008 ، ص 97 .
6. إليزابيت أون سيو كوان، وقع نظام البراءات على البلدان النامية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية: [www.wipo.net](http://www.wipo.net) : 15.0. Extrait le : 14.202.
7. نفس المرجع .
8. عجة الجلالى، أزمات حقوق الملكية الفكرية، دار الخلدونية، الجزائر، 2012، ص.268
9. نفس المرجع، ص 268.
10. ريم سعود سماوي، مرجع سابق، ص.121
11. O.M.C : ADPIC ET BREVETS PHARMACEUTIQUES Obligations et exceptions : [http://www.wto.org/french/tratop\\_f/trips\\_f/factsheet\\_pharm02\\_f.htm](http://www.wto.org/french/tratop_f/trips_f/factsheet_pharm02_f.htm) *extrait Le 12.* 10.2013
12. حسام عبد الغني الصغير، مرجع سابق، ص 151.
13. محمد ابراهيم موسى، براءات الاختراع في مجال الأدوية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 30، 31.
14. ريم سعود سماوي، مرجع سابق، ص 98.
15. Act Up-Paris | Entre Doha et Cancun, rappel de la situation . le: 12/07/2007 [www.actupparis.org/article1095.html](http://www.actupparis.org/article1095.html) . *extrait*

16. أرفيند سوبرامانيان، "الأدوية وبراءات الاختراع واتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة"، مقال مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 41، مارس 2004، ص 23.
17. باوزير صالح بن عبد الله، تأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على صناعة الأدوية الجينية في الدول النامية:  
[http:// www.islamset.com/arabic/aims/saleh-htm-95k](http://www.islamset.com/arabic/aims/saleh-htm-95k) extrait le :22/11/2013
18. إعلان حول اتفاقية تريبس والصحة العامة، مؤتمر وزاري، الجلسة الرابعة، الدوحة:  
[www.wto.org/Arabic/](http://www.wto.org/Arabic/) extrait le : 14.11.2013
19. المرجع السابق، ص 132.
20. استثناء بولار (Bolar) يعود في أصله إلى القانون الأمريكي للمنافسة والبراءة سنة 1984، والقرار الصادر من المحاكم الأمريكية بشأن النزاع القائم بين شركتي (Roche products) و(Bolar pharmaceutical)
21. ريم سعود سماوي، مرجع سابق، ص 141.
22. World Health Organization :Globalization and Access to Drugs- Access on essential Drugs, p.7
23. O.M.C : ADPIC ET BREVETS PHARMACEUTIQUES Obligations et exceptions , op.cit.
24. Aboubakry, G , Les implications de l'Accord de l'OMC sur les Aspects de Droits de Propriété Intellectuelle qui touchent au Commerce (ADPIC) sur l'accès aux médicaments en Afrique subsaharienne, Thèse pour l'obtention du grade de docteur en sciences économiques, Université de Grenoble II, paris,2008, p 176.
25. Ibid, p 176.

## المراجع

- أبو الفتوح فريد حسن نصر ، حماية الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.
- ابراهيم موسى محمد ، براءات الاختراع في مجال الأدوية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.
- سعود سماوي ريم، براءات الاختراع في الصناعات الدوائية، التنظيم القانوني للتراخيص الاتفاقية في ضوء منظمة التجارة العالمية W.T.O، دار الثقافة، الأردن، 2008 .
- أرفيند سوبرامانيان، "الأدوية وبراءات الاختراع واتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 41، مارس 2004 .
- عبد الغني الصغير حسام الدين، حماية المعلومات غير المفصح عنها والتحديات التي تواجه الصناعات، الدوائية في الدول النامية، دار الفكر العربي، الإسكندرية 2003.
- عرب يونس ، المحددات العامة للنظام القانوني للملكية الفكرية الأدبية والصناعية،

[www.arablaw.org/download/Ip\\_lecture.doc](http://www.arablaw.org/download/Ip_lecture.doc). extrait le 20-04-2013

- إليزابيت أون سيو كوان، وقع نظام البراءات على البلدان النامية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

[www.wipo.net](http://www.wipo.net).Extrait le : 15.02.2014.

- باوزير صالح بن عبد الله، تأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على صناعة الأدوية الجنيسة في الدول النامية:

[http:// www.islamset.com/arabic/aims/saleh-htm-95k](http://www.islamset.com/arabic/aims/saleh-htm-95k)extrait le 22/11/2013

- المنظمة العالمية للتجارة، إعلان حول اتفاقية تريبس والصحة العامة، مؤتمر وزاري، الجلسة الرابعة، الدوحة:

[www.wto.org/Arabic/](http://www.wto.org/Arabic/) extrait le : 14.11.2013

- Aboubakry Gollock : Les implications de l'Accord de l'OMC sur les Aspects de Droits de Propriété Intellectuelle qui touchent au Commerce (ADPIC) sur l'accès aux médicaments en Afrique subsaharienne, Thèse pour l'obtention du grade de docteur en sciences économiques, Université Pierre Mendès France Grenoble II, paris,2008 ,p 176.

- Globalization and Access to Drugs- Access on essential Drugs (world Health Organisation).

- OMC,ADPIC ET BREVETS PHARMACEUTIQUES, Obligations et exceptions:  
[http://www.wto.org/french/tratop\\_f/trips\\_f/factsheet\\_pharm02\\_f.htm](http://www.wto.org/french/tratop_f/trips_f/factsheet_pharm02_f.htm) extrait le 12.10.2013

- Act-up Paris, entre Doha et Cancun :

[www.actupparis.org/article1095.html](http://www.actupparis.org/article1095.html) .extrait le: 12/07/2013.